

## وزارة الصحة والسكان

قرار رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠١٤

### وزير الصحة والسكان

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة؛  
وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية ولائحته التنفيذية؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة والسكان؛  
وعلى القرارات الوزارية رقمي ٣٠٠، ٢٠٠٩، ٨٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن بعض الأحكام  
الخاصة بالمستشفيات الخاصة ومصانع الأدوية؛

**قرر:**

**مادّة ١ -** لا يجوز إنشاء مستشفيات خاصة أو مصانع للأدوية إلا بترخيص من وزارة الصحة والسكان بعد استيفاء الشروط والضوابط المنصوص عليها في القانونين رقمي ٥١ لسنة ١٩٨١، ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليهما كل في مجاله.

**مادّة ٢ -** يُحظر التصرف في المستشفيات الخاصة ومصانع الأدوية بأى نوع من أنواع التصرفات القانونية إلا بعد الرجوع إلى الإدارة المختصة بوزارة الصحة والسكان، والحصول على موافقة كتابية منها بإجراء التصرف بعد التأكيد من عدم المساس بحقوق المرضى، وعدم التأثير على توفير الدواء اللازم لعلاجهم، وكذلك التأكيد من مراعاة حقوق الأطباء والعاملين بالمنشأة.

**مادّة ٣ -** تُكلف الإدارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والترخيص باتخاذ اللازم نحو فحص ومراجعة التراخيص الصادرة للمستشفيات الخاصة للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام هذا القرار، كما تُكلف الإدارة العامة للتفتيش الصيدلاني باتخاذ ذات الإجراء بالنسبة لمصانع الأدوية، وفي حالة ثبوت المخالفة يتم إيقاف العمل بالترخيص الصادر للمستشفى أو المصنع واتخاذ ما يلزم نحو تنفيذ قرار الإيقاف لحين التصرف النهائي.

**مادّة ٤ -** يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره، ويُلغى كل ما يخالفه من قرارات.

تحريراً في ٢٠١٤/٨/١٢

وزير الصحة والسكان

أ.د. عادل عدوى